مَاهِيَ أَهْدَاف وَخلفيات قَانون "الوحدَة الوطنِ

اثار هذا القانون عند الاعداد له تساؤلات كثيرة ، وما زال يثيرها بعد صدوره مذيلا بالتفسيرات والشروح . فالاجهزة الرسمية قد أعلنت باعلى صوتها ان المعركة الضارية بين مصر واسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة ليس لها من سلاح امضى من سلاح الوحدة الوطنية ، وليس من سبيل الى حمايه هذه الوحده الا باصدار قانون ينشر في الجريده الرسميه وتعمل به المحاكم ومصلحه السجون ..!

وكان السؤال الاول الذي يقف عند الناحيه الشكليه - وهو سؤال كان يقفز دائما على سطح مناقشات مجلس الشعب - يدور حول ما هي الاضافه الجديده القانونيه التي يحكن ان تضيفها التشريع الجديد ؟ فالدستور المصري وحاله الطوارىء المعلنه منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ وقانون العقوبات المصري كلها تضع في ايدي الاجهزه التنفيذيه ما لا يتطور على بال احد في اي بلد من بلاد العالم من سلطات « قانونيه » بل ان العقوبات التي ينص عليها التشريع الجديد كان اقل كثيرا من نظيرها في قانون العقوبات الى درجه اجبرت واضعي التشريع الى اضافه القول بتطبيق العقوبه الاشد الموجوده في القانون الساري بالعمل . ومن العجب ان نجد احد عقوبات جديده منصوص عليها في التشريع الجديد . وربما كان ذلك مفاجأة للذين لا يعرفون ان القانون المصري قد ينص على العقوبات على اي مخالفه لسياسه الدوله الرسميه مهما وصل الى الحد الاقصى من الصراوه والتنكيل . والسؤال الذي يأتي بعد ذلك الجانب التكتيكي يتعلق بصدور ذلك التشريع في ذلك الفتره بالذات .

كان السبب المباشر المعلن الذي دفعت به السلطه هو ان الولايات المتحده تعمل على شد الرقعه الطائفيه في الجبهه الداخليه . وحاولت في العبارات البليغه التي افتتح بها رئيس مجلس الشعب اداميه صريحه لموقف الولايات المتحده . ولكن النسخه المعدله التي وصل اليها التشريع تؤكد ان هذا السبب ليس الا ذريعه للوصول الى اهداف اخرى . فقد يعترف من هي الدوله المعاديه اثناء مناقشه التشريع بجح ممثلو السلطه في استعداد الولايات المتحده في نطاق تعريف الدوله المعاديه وبحجوا في الوصول الى اقرار ان عملاء الولايات المتحده في زمن الحرب لا ينطبق عليهم ما ينطبق على عملاء دوله معاديه ، بل محرد دوله احسه ، ما دامت حاله الحرب ليست قائمه بين مصر والولايات المتحده .

اما ما ورد في القانون الجديد عن تأثيم التحريض على طائفه من الطوائف فهو على حد تعبير الدكتور جمال العطيفي الراس القانوني وراء المشروع « اعاده لنص قائم من قانون العقوبات » .

وما هي العقوبة : الحبس ؟! وهي عقوبه اقل في شدتها من السجن او السجن مع الاشغال الشاقه المؤقه او المؤبده التي يحكم بها على الشيوعيين .

اذن ليست مؤامرات الولايات المتحده ولا الضرب على ايدي اتباعها مبرى الفبه الطائفه ، وراء صدور القانون الوطني جدا ..!

وبؤكد ذلك ان ممثلي السلطه في المجلس يحجوا في رفض ايه اضافه توضح ان الاعمال المؤمه" التي صدر القانون لتجريمها هي الخاصه بذلك الجانب من سياسه الحكومه المعاديه للامبرياليه والصهيونيه بل يحجوا في اضافه نص يجعل القانون صادرا لحمايه ما يسمى بالوحدة الوطنيه و «النظام الدوله» ؟ كان التعبير عن ذلك صريحا في تصريحات ممثلي السلطه في مناقشات مجلس الشعب . فالقانون الجديد يحمي الوحدة الوطنيه من اي عمل يثير الفتنه الطائفيه او يؤدي الى اضعاف الوحده الوطنيه او السلام الاجتماعي او يحول دون ممارسه السلطات العامه لاعمالها او يعطل احكام الدستور او القوانين او اللوائح او يستهدف الاضرار بالوحده الوطنيه او السلام الاجتماعي .

ان هذه الصياغه الفضفاضه تعطي للسلطه الحق في ان تعتبر اي عمل من اعمال المعارضه الجماهيريه يستهدف الاضرار بالوحده الوطنيه او السلام الاجتماعي او يحول دون ممارسه السلطات العامه لاعمالها او يعطل احكام الدستور او القوانين او اللوائح ، يدخل في نطاق التجريم . وليس هناك ما يمنع السلطه من ان تعتبر اي اضراب عمالي يستهدف تحسين شروط العمل او رفع الاجور او تخفيض ساعات العمل ، يدخل في نطاق التجريم . وليس هناك ما يمنع السلطه من ان تعتبر اي مظاهره طلابيه تستهدف تحسين شروط الدراسه او تخفيض المصروفات الدراسيه او تطالب بتعديل المناهج ، يدخل في نطاق التجريم . وليس هناك ما يمنع السلطه من ان تعتبر اي مظاهره نسائيه تستهدف تحسين شروط المعيشه او تخفيض الاسعار او تطالب بتوفير الحضانات ، يدخل في نطاق التجريم .

ان هذه الصياغه الفضفاضه تعطي للسلطه الحق في ان تعتبر اي عمل من اعمال المعارضه الجماهيريه يستهدف الاضرار بالوحده الوطنيه او السلام الاجتماعي او يحول دون ممارسه السلطات العامه لاعمالها او يعطل احكام الدستور او القوانين او اللوائح ، يدخل في نطاق التجريم . وليس هناك ما يمنع السلطه من ان تعتبر اي اضراب عمالي يستهدف تحسين شروط العمل او رفع الاجور او تخفيض ساعات العمل ، يدخل في نطاق التجريم . وليس هناك ما يمنع السلطه من ان تعتبر اي مظاهره طلابيه تستهدف تحسين شروط الدراسه او تخفيض المصروفات الدراسيه او تطالب بتعديل المناهج ، يدخل في نطاق التجريم . وليس هناك ما يمنع السلطه من ان تعتبر اي مظاهره نسائيه تستهدف تحسين شروط المعيشه او تخفيض الاسعار او تطالب بتوفير الحضانات ، يدخل في نطاق التجريم .

اما ما ورد في القانون الجديد عن تأثيم التحريض على طائفه من الطوائف فهو على حد تعبير الدكتور جمال العطيفي الراس القانوني وراء المشروع « اعاده لنص قائم من قانون العقوبات » .

وما هي العقوبة : الحبس ؟! وهي عقوبه اقل في شدتها من السجن او السجن مع الاشغال الشاقه المؤقه او المؤبده التي يحكم بها على الشيوعيين .

اذن ليست مؤامرات الولايات المتحده ولا الضرب على ايدي اتباعها مبرى الفبه الطائفه ، وراء صدور القانون الوطني جدا ..!

وبؤكد ذلك ان ممثلي السلطه في المجلس يحجوا في رفض ايه اضافه توضح ان الاعمال المؤمه" التي صدر القانون لتجريمها هي الخاصه بذلك الجانب من سياسه الحكومه المعاديه للامبرياليه والصهيونيه بل يحجوا في اضافه نص يجعل القانون صادرا لحمايه ما يسمى بالوحدة الوطنيه و «النظام الدوله» ؟ كان التعبير عن ذلك صريحا في تصريحات ممثلي السلطه في مناقشات مجلس الشعب . فالقانون الجديد يحمي الوحدة الوطنيه من اي عمل يثير الفتنه الطائفيه او يؤدي الى اضعاف الوحده الوطنيه او السلام الاجتماعي او يحول دون ممارسه السلطات العامه لاعمالها او يعطل احكام الدستور او القوانين او اللوائح او يستهدف الاضرار بالوحده الوطنيه او السلام الاجتماعي .

ان هذه الصياغه الفضفاضه تعطي للسلطه الحق في ان تعتبر اي عمل من اعمال المعارضه الجماهيريه يستهدف الاضرار بالوحده الوطنيه او السلام الاجتماعي او يحول دون ممارسه السلطات العامه لاعمالها او يعطل احكام الدستور او القوانين او اللوائح ، يدخل في نطاق التجريم . وليس هناك ما يمنع السلطه من ان تعتبر اي اضراب عمالي يستهدف تحسين شروط العمل او رفع الاجور او تخفيض ساعات العمل ، يدخل في نطاق التجريم . وليس هناك ما يمنع السلطه من ان تعتبر اي مظاهره طلابيه تستهدف تحسين شروط الدراسه او تخفيض المصروفات الدراسيه او تطالب بتعديل المناهج ، يدخل في نطاق التجريم . وليس هناك ما يمنع السلطه من ان تعتبر اي مظاهره نسائيه تستهدف تحسين شروط المعيشه او تخفيض الاسعار او تطالب بتوفير الحضانات ، يدخل في نطاق التجريم .

فشل مخططات التآمر ضد اليمن الديمقراطية تكشفه عودة المواطنين المغرر بهم

لا تزال مجموعات المواطنين العائدين الى اليمن الديمقراطيه مسموره بعد اكتشاف الثوابا الاستعمارية والعملة للقادات والدول التي غررت بهم للقتال ضد الثوره . وفي الوقت نفسه اتضحت لهم الانجازات الثورية التي حققتها الثوره لمصلحة الفقراء، وما يؤيد استمرارية هذه الحالة هي عوده ٣١ مواطنا يمنيا بالاضافة الى ثمانين اخرين عادوا في الشهر الماضي ، وهم يشرحون قصص التآمر والتغرير الذي تعرضوا له ..

وبهذه المناسبه عقد محافظ المحافظه الثانيه الرفيق عوض الحامد في لحج مؤتمرا صحافيا اكد فيه واجب الثوره تجاه الحركه الوطنيه في كل من الجزيره والخليج العربي وذلك ايمانا بضروره تلاحم القوى الكادحه المظلومه والمستغله في المنطقه ضد قوى الظلم والاضطهاد ، ضد قوى العماله والارتزاق - الخارسه لمصالح الامبرياليه وخاصه النفطيه منها في المنطقه .

واوضح مجددا دور المخابرات المركزيه الامريكيه في الاسهام الجدي والفعال مع السلاطين والمشايخ وجماعه الرابطه والضباط المرحلين وكل المغررين من اجراءات الثوره الى اضافه القول بتطبيق العقوبه الاشد الموجوده في القانون الساري بالعمل . ومن العجب ان نجد احد عقوبات جديده منصوص عليها في التشريع الجديد . وربما كان ذلك مفاجأة للذين لا يعرفون ان القانون المصري قد ينص على العقوبات على اي مخالفه لسياسه الدوله الرسميه مهما وصل الى الحد الاقصى من الصراوه والتنكيل . والسؤال الذي يأتي بعد ذلك الجانب التكتيكي يتعلق بصدور ذلك التشريع في ذلك الفتره بالذات .

كان السبب المباشر المعلن الذي دفعت به السلطه هو ان الولايات المتحده تعمل على شد الرقعه الطائفيه في الجبهه الداخليه . وحاولت في العبارات البليغه التي افتتح بها رئيس مجلس الشعب اداميه صريحه لموقف الولايات المتحده . ولكن النسخه المعدله التي وصل اليها التشريع تؤكد ان هذا السبب ليس الا ذريعه للوصول الى اهداف اخرى . فقد يعترف من هي الدوله المعاديه اثناء مناقشه التشريع بجح ممثلو السلطه في استعداد الولايات المتحده من الجهل والفقر والمرض التي ورثتها من الحكم الاستعماري الذي دام ١٢٩ عاما . واعتمادها على القوات الشعبيه المسلحه والشرطه والامن وكل الفئات الشعبيه صاحبه المصلحه في الثوره هو سلاحنا في مواجهه معسكر الاعداء واحباط كل عملياته .

ثم تكلم بعض العائدين فاجابوا على اسئله الصحافيين وعبروا عن ارتياحهم بالعوده الى ارضهم ليحدموا فيها في المجالات الانتاجيه الممكنه والدفاع عن هذا البلد بالانضمام الى القوات الشعبيه المسلحه .

واوضحوا ان كل الاشاعات والاقاويل التي كانوا يسمعوها من قاده القوى المعاديه للثوره من ان هذا النظام هو نظام شيوعي يسوئي على كل ما يملكه الناس وحتى على النساء ، وبسم الزواج بدون عقود - كل هذه اكاذيب لا اساس لها في الصحه ، فقد شاهدنا بام اعيننا زيف كل هذه الاضاليل والتي قبل لنا فيها ان النظام سيقلبكم ويدمركم ، ولكن الحقيقه اننا استقبلنا بكل ترحيب في ارضنا وديارنا لنزور اهلنا ونحن لا نزال نحمل سلاحنا الذي احضرناه معنا (السلاح الفردي) .

ولهذا فاننا نجد سفيرنا في بلادنا خاصه ونحن نرى الانجازات الثوريه العديده التي ما كانت موجوده سابقا . فالمدارس قد وجدت في اغلب القرى في الريف وهناك بيوت داخليه للطلاب الذين لا يوفر لهم اهلهم امكانيه الدراسه في قراهم ، وهناك العيادات التي فتحت وشق الطرق وتوزيع الاراضي على الفلاحين الفقراء ووضع المصحات من الدوله على الانار للماء والكثير من المنجزات الثوريه .

هذا والجدير بالذكر انه قد عاد قبل اسابيع قليله ايضا ٨٠ شخصا اخر . وكانت قد سبقت هذه المنطقه قبل اول من عام رجوع مجموعات اخرى .

وما يعقده اخبار العائدين ان قادات المرتزقه بعد سلسله من عمليات القتل في محاولاتهم العدوانيه والتخريبيه من على الحدود اليمن الديمقراطيه الشعبيه تبدأوا بتخلفون فيما بينهم ولم يقدهم اسلحه وذخائر ليبدأ الى سلموها مؤخرا واعتمدوا اهم من خلال الدستور الذي طرحوه ومن خلال السيمه للجمهوريه الجديده التي يريدونها ، وقد تعرفوا : قسم منهم الى صنعاء والقسم الاخر الى حده والرياض امام قلعه اليمن الديمقراطيه الصامده ■

...سيّة" الفاشيّ في مِصر ؟

سياسيها التي تتزلق يوما بعد يوم نحو الاسلام الكامل . فهي تسعه لا الى معركه مع اسرائيل والامبرياليه الامريكيه في المنطقه لانها

اعلنت ارجاء ذلك الى اجل غير مسمى واتجه بالكامل على الاتحاد السوفياتي . وبدلا من ان تعمل على اقامه اقصاد حرب تحمل فيه الطبقات ذات الامتيازات نصيبها العادل من الاعباء نراها منح لها كل مجالات الاستثمارات والارباح وتعيم اقتصاد ممتاز باتجاه استهلاكيه لا علاقة لها بالحرب ولا بالتنميه وتزداد ذلك استحالا ، وبدلا من ان تعمل على تعبئة طاقات الجماهير الشعبيه واتاحه فرص التنظيم السياسي والاقتصادي والفكري امامها نراها تعمل على خنق هذه الطاقات وتكبلها بالقيود .

ولس انهاء حاله الطوارىء وتكبلها بالقيود . ولس انهاء خدمه الخدرات السوفيات واعلان الاتحاد الى الوحده الاندماجيه مع الحكومه اليمنيه في لسا الا وجهين متكاملين لطبيعه المنطقه الحدد في سياسه السلطه الحربه . وطبيعه الحال فان عهد الارض لتوجه مع الامبرياليه الامريكيه وبهاذن مع الرجعيه العربيه وتوطيد الصلات مع القوى الصهيونيه وفتح الباب لدرجه اكبر من التفاهم مع اوروبا الغربيه سيوجب اجراءات مماثله في السياسه الداخليه وخطوات اخطر في طريق سلب المكتسبات والحقوق الجماهيريه التي حصلت عليها عبر نضالها في السنوات الاخيره .

وما قانون الوحده الوطنيه الا التمهيد السياسي لما سيطوه من ضربات . ان بعض الضرر في القوانين الارهابيه واضعاف طابع الشرعيه عليها هو الهدف من صدور هذا القانون . فكل الاجراءات المعاديه للشعب والخربه والتي لم يكف الشعب عن مقاومتها بقدم الله الان بوضعها قوانين وطنيه تزيد بلوح بتطبيقها لصالح المعركه ولباخذ « قانونيا » من اهم القوانين التي يرزت اثناء مناقشه التشريع الجديد . انه - الماده ٩٨ - من قانون العقوبات الخاص بالنظم السوفي ، ويرجع بارتجاه الى صدقي باشا صاحب مشروع الدفاع المشترك مع بريطانيا ، اصدره في غيبه البرلمان ايام الملك وظل العمل ساريا به ، وحكم به على الشيوعيين بعشرات السنين بعد عام ١٩٥٢ .

بصل العقوبه بمقتضاه الى الاشغال الشاقه لعشر سنوات . وفي عام ١٩٧٠ صدر قرار بناء على تفويض من مجلس « الشعب » لرئيس الجمهوريه غير من الغاظ القانون القديم الخاصه بالرأسماليه والاقطاع ووضع بدلا منها الفاظ تحالف قوى الشعب العامله . ووفقا لهذا القانون وللسوابق القضائيه في تنفيذه فان مجرد الدعوه الى « الماركسيه اللينيه » تضمن العمل على اسقاط الصف لاسقاط النظام « الاشتراكي » حتى لو صرح الداعيه الى الماركسيه رفضه للصف كاسلوب !! انه قانون فاشيي تعسا وروحا . وما اعجب ان تحكم الذين يوجهون اشد الضربات نحو الطبقات العميقه في التنظيم ، بالاشغال الشاقه عشرات السنين على الشيوعيين اشد انصار تحالف طبقات الشعب العامل تقدما في الدفاع عن هذا التحالف .

وبركزت المناقشات التي دارت في مجلس الشعب كذلك على التنظيمات غير الشرعيه مثل « اللجنه الوطنيه للطليه » واسلوب العمل الجماهيري من مظاهر واضراب سلمي عن العمل ، بركزت عليها باعتبارها جرائم عنف . اما الاعتداء البوليسي على حرم الجامعه وعلى المظاهرات السلميه فليس الا حمايه شرعيه للوحده الوطنيه من اجل مد وقف اطلاق النار حتى الثوره الاسلاميه !..

ولكن هل ستطيع القوانين المعاديه للحريات الديمقراطيه مهما اطلقت عليها من صفات مضلله ان تعترض مسيره الجماهير الشعبيه في نضالها من اجل نصفيه الحساب مع الامبرياليه الامريكيه والوجود الاسرائيلي؟ بالتاكيد لا لان حركه الجماهير المصريه في الارياف والمصانع والجامعات ، تعد نفسها وتنظمها وعبئها للرد على القانون الفاشي وللسلك الاستلامي من خلال اقدامها لوحده وطنيه شريفه تمثل الاغلبيه ، وحده قائمه على النضال من اجل الحرير وضد الاحتلال والاستغلال والتبعيه ، لا وحده عناصر وقوى الطبقه الجديدة من قاده ومتفقي برجوازيه الدوله الونيارسه المصريه الجديده .. ■■

الزيات في لندن

يقوم السيد محمد حسن الزيات وزير خارجية مصر الجديد ، حاليا بزيارة لانطاليا وبريطانيا .. واذا كنا سنتناول هذه الزيارة بشكل تفصيلي في عدد قادم فاننا نكتفي في هذا العدد باقتطاف بعض ما جاء في صحيفه « الفاروان » حول الزيارة .

تقول الصحيفه : « نجب شجب مصر على العوده الى المواقف الهادئه والرصينه(!!!) التي سادت قبل حادث صونيخ ، وبدهي ان محادثات تعتزم اجراءها حول قناه السويس بموجب قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ ، بشكل الامل الاكبر ، وان اكبر خدمه تسديها بريطانيا تكمن في اقناع الدكتور الزيات بان المفاوضات هي السبيل لحمل اسرائيل على الشعور بالملاءمه بما يمكنها من القيام بتنازلات لاعاده الاراضي المحتله » .

نضال الساحات

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب يطرح رؤية محددة وواضحة للخروج من الأزمة الإنبساط الشعب

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في المغرب يطرح رؤية محددة وواضحة للخروج من ازمة الاوضاع القائمة ويضع تصورا لخطوط النضال في المستقبل من اجل مواصلة الكفاح لاقامة السلطة الشعبية الوطنية وتحقيق سلطة سيادة الشعب .

وقد جاء في بيان اصدره حول هذا الموقف ما يلي :

عرفت البلاد منذ اسام هزة عنيفة جديده في الفل من سنه ونصف من الهزة العنيفة التي وقعت في الصخيرات في صيف ١٩٧١ . وتاتي هذه الهزة الجديدة امتدادا للسلسلة الاحداث الدمويه التي عرفتها البلاد وهي في مازقها الراهن ، كما تاتي نتيجه للاسباب العميقة اللازمه العامه والخانقه التي تعاني منها البلاد منذ ازيد من ١٢ عاما .

ان المنعطف الخطير الذي اقحمت فيه البلاد بعد استقلالها السياسي بنهج طريق التبعية للاستعمار الجديد واقامه حكم مطلق لاشخص من جهه ، وتسخير مقدرات الشعب وامكانياته في اقامه وتدعيم جهاز قوي من القمع موجه اساسا الى تصفيه حركه التحرير الشعبيه بالبلاد ، باساليب الاعتقالات والاختطافات والاغتيالات والمحاكمات الصوريه من جهة ثانيه ، واعتماد اساليب التزييف للارادة الشعبيه من جهه ثالثه .

ان كل ذلك قد خرب حياه الجماهير الشعبيه اقتصاديا واجتماعيا لصالح حفنة من الاقطاعيين والراسماليين حلفاء الاستعمار الجديد ، وبالتالي افضى بالبلاد الى الازمه العامة والخانقه التي نعيشها والتي ما انفكت تفجر احداثا دمويه تذهب ضحيتها المواطنون عديدين وعشرين .

لقد دأب الحكم المطلق منذ ان كشف عن هويته اللاشعبيه على تركيز قمعه على حركة التحرير الشعبيه ، فعمد الى تدبير المؤامره تلو الاخرى في سلسلة ملاحقة من القمع والارهاب ضد المواطنين المناضلين في صفوف مسيره التحرير (تصفيه حبس التحرير - مؤامره ١٦ يونيو ١٩٦٣ ضد الاتحاد - مذبحه ٢٣ اذار ١٩٦٥ - اختطاف المهدي بن بركه - حملات الاختطاف بالاعتقال في صفوف الاتحاد سنه ١٩٦٩ - ١٩٧٠ - المحاكمات الصوريه - اعتقالات ١٩٧٢ الخ ...) .

وخلال هذه الممارسه الطويله من القمع يتعرض المناضلون والمواطنون الى اقسى اساليب التعذيب والتنكيل كما سرسخ مناهج الارهاب واساليبه : فاصبح الاختطاف سنة متبعة واغتيال حريه المواطن والتهديد المستمر لامنه امنا مكرسا والمناخ اللاامنروعه متعمدة باسم المشروعه .

ومن جهه اخرى فان التوجيه اللاشعبي الذي فرض على البلاد قد خرب حياة الجماهير الشعبيه اجتماعيا واقتصاديا واغرقها في الفقر والمعانة المتفاقمه سنة بعد اخرى وخلق بالتالي شروط وعيها وتدمرها .

وان عجز جهاز الحكم بهياكله وتوجيهه وسياسته عن مواجهه مشاكل الجماهير ولجوئه الى القمع المنهجي لمواجهه تذمرها واحتجاجاتها ، فهو الذي فجر ويفجر تناقضات الجهاز نفسه في سلسله ملاحمه من الانتفاضات والانفجارات يذهب ضحيتها العديد من المواطنين مدنيين وعسكريين . كما ان اسلوب التزييف للارادة الشعبية بالتعمال دمعراطيه مزيفه بلجأ في دساتير وانتخابات ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٦ و ١٩٧٠ و ١٩٧٢ قد سد اليأس في نفوس جماهير الشعب وكشف امام العيان الجميع كيف تعمل المشروعيه باساليب جهاز الحكم اللامشروعيه ووسع بالتالي دائره الاستياء والتذمر في صفوف المواطنين ودفع بالبلاد الى مازقها الراهن .

وازاء هذه الوضعيه فان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية :

١ - يذكر من جديد ان ادانه وتصميه الدهور التي تعيشها البلاد وذلك باتجاه فتح اسبابها العميقه والعبور عن مطامح الشعب المغربي في التحرر والتقدم واجب وطني مقدس يدب الاتحاد الوطني نفسه للاضطلاع به مهما كلفه من ثمن . ان تجسيد الاتحاد الوطني لتصمم الشعب والعبور عن اراده التحرر هي جزء من كيان الحزب نفسه .

٢ - يؤكد ان لا سبيل لاخراج البلاد من مازقها الراهن الا سيادة الشعب مجسدة في ممارسته السلطه وذلك بالمامه دمعراطية حقه مستمدة الى ارادة الشعب بعيدا عن اسلوب اللعاب والتزييف .. ان الاتحاد الوطني يرفض ايه مساومه او تسويه في قضايا الشعب المغربي ، وبالتالي فهو يؤكد رفضه للحلول التكتيلية . ولتعد عبر عن هذه الاراده الصلبة عمليا حينما طلب منه المشاركه في الحكم في محادثات مارس وابريل ، وطرح برنامج الحد الادنى للخروج من الازمه وذلك لايمانه الراسخ بان الدمعراطية الحقة يجب ان تكون سبيلا الى تعبئة القوى الشعبيه من خلال المعارك والنضالات من اجل تحويل الهياكل القائمة وتحقيق التحرر والتقدم لا ان تصبح غايه في حد ذاتها .

٣ - يعلن ان الحكم المطلق المرتكز على اجهزة القمع وتزييف الاراده الشعبية هو الذي ادى الى الوضعيه القائمه وما نتج عنها من انفجارات دمويه .

٤ - يوجه نداء حارا الى جماهير الشعب المغربي للعمل على عبوئه تنظيماتها السياسية والنقابيه باتجاه تصعيد نضالاتها الاجماعية والسياسية لمواجهه القمع المعاند ووضع حد للاختطافات للمناضلين والمواطنين التي ما تزال مستعرة في الدار البضاء وصخر ومراكش ، والى العمل في صف متلاحم لتحقيق اراده الشعب المغربي في اقامه دمعراطية حقة سبيلا الى التحرر والتقدم وبلوغا الى استعمال الازمه .

اللجنه الاداريه الوطنيه
الرباط في ٧٢/٨/٢٢